

كذلك للتأزم وبالتالي للخروج عن نطاق السيطرة ، وفي النهاية فقدان الاستقرار . هذه الفوضى والتخبط في الأسواق النقدية أدت الى ضغوط متباينة لتنسيق السياسة النقدية ، ومعدلات الفائدة ، والامدادات النقدية ، والسياسة المالية . وتبرز الأهمية الخاصة لهذه المسألة على ضوء التضخم العالمي الواسع . ومع ذلك فان البلدان الرأسمالية الغربية عجزت عن وضع « بريتون وودز » جديدة ، أو سبل لمعالجة الوضع ذات نطاق يتخطى الكيانات القومية ... سبل قادرة على ضبط الفوضى وتنظيم الأوضاع والتحكم في هيكل الأزمة الرأسمالية العالمية . (انظر الدين الدولي ، المصارف وسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، تقرير الهيئة ، اللجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة العلاقات الخارجية ، الولايات المتحدة ، (أب ١٩٧٧) .

ويمكن القول بايجاز ، إن النظام النقدي العالمي المتخبط هو من ناحية نتيجة طبيعية للأزمة الرأسمالية المستمرة ، ومن الناحية الثانية عنصر من عناصرها .

« إن قدرة الدول الرأسمالية المتقدمة على تنظيم النظام العالمي بشكل متماسك وثابت ... تبدو غير ممكنة نظراً لأن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كل منها ، تتجه الى أن تستوجب حلولاً وضرورات مختلفة وغالباً متعاكسة » .

وختاماً :

« إن الشبح الذي يخيم ظله على العالم الرأسمالي اليوم ، هو الانهيار المحتمل لمؤسساته المالية ونشوء أزمة اقتصادية عالمية . فجو الذعر الخانق ينشر ظلالة على ضوء ما يجري في عدة بلدان رأسمالية ، بصورة متزامنة ، من تضخم خارج على السيطرة ، ونتاج متناقص ، وانعدام الاستقرار في الأسواق النقدية » . (منثلي ريفيو ، شباط ١٩٧٥) .

الشرق الاوسط في الرأسمالية العالمية والاميركية

برز الشرق الأوسط ، وبخاصة العالم العربي ، في الستينات ولكن خصوصاً في السبعينات كمناطق خطيرة بالنسبة الى كل من الرأسمالية العالمية والرأسمالية الاميركية . وينشأ الكثير من مركزيته من موارد طاقته التي لها وجوه مالية وتجارية واستثمارية . ويمكننا ان ننظم بحث نور الشرق الاوسط (بما فيه خصوصاً العالم العربي) في نطاق الفئات التالية : (١) النفط والطاقات بوجه عام ، (٢) المال ، (٣) التجارة ، (٤) الاستثمار* اما الاعتبارات الاخرى ، كموقعه الاستراتيجي ، وكونه حلقة اتصال ، ومنطقة منافسة سوفياتية - اميركية ، ومنطقة حركات عالية التسييس ومناهضة للامبريالية ، فمن الواضح انها حاسمة في الديناميكيات العالمية ولكنها وجوه سنبحثها ادناه ، وسوف نشدد على الدور الاقتصادي .

يجب ان نبدأ بالنفط . ان حصة اوپيك في مجموع ما استوردته الولايات المتحدة من النفط قد ارتفعت من ٧٠٪ في العام ١٩٥٩ الى ٨٣٪ في العام ١٩٧٨ . الا ان النسبة من الشرق الأوسط (بما فيه ايران) قد ارتفعت بصورة دراماتيكية أكثر : فقد ارتفعت نسبة مجموع مستوردات

* المعلومات عن الاستثمار ليست متوفرة ولكن يجري جمعها الآن .